د. سمير صباغ

دستور جديد للبنان الجديد

اود قبل ان ابدأ مداخلتي ان اركز على نقطتيـــن اساسيتين . الاولى هي انني لا استطيع في هذا المجال الا ان اعبّر عن التزامي بحركـة سياسية معروفة (١) . وبالتالي فـان مـا سأقوله انما هو يعكس عمليا ما تؤمـن به الحركـة التي لي شرف الانتماء اليها . النقطة الثانية هي انني استميحكم عذرا اذا مـا أطلت عليكم فـي شرح اسباب تعثر محاولاتنـا طيلة نصف قرن للوصول الى حكم وطني ديمقراطي عربي علماني يفسح في المجال امام الخير الحقيقي للبنان . وفي كل حال فانني اعدكم بانني لـن اتجاوز المهلة المعطاة لي من ندوة الدراسات الانمائية وامينها العام الدكتور حسن صعب .

ان العدوان الصهيوني الذي تقوم به اسرائيل منـذ عام ١٩٤٨ على الامة العربيـة يهدف في الحقيقة الى خلق حركة الثورة العربية ووقف تطور اتجاهاتها التقدمية التي افرزت تحولات اقتصادية واجتماعية باشرت بضرب مصالح الاحتكارات الاجنبية وطالت كذلك مصالح كبار الاقطاعيين المحليين الذيـن كانوا دائما يضعون انفسهم فـي تصرف الاستعمار ليحققوا اهدافهم فـي السيطرة علـى مقدرات وثروات المنطقة العربية . وفي نفس الوقت كان العـدوان الصهيوني يهدف الى تحقيق مطامع اسرائيل في التوسع على حساب الامة العربية والى تصفية القضية الفلسطينية بكاملهـا الى الابد، ومنذ ذلك التاريخ والضغوط الصهيونية تتركز لتنفيذ هذه الاهداف التي لم يفلح العدوان العسكري المباشر في المجال لتحقيقهـا آنـذاك بفضل نضال الشعب العربي ومساندة الشعوب الصديقة والرأي العام العالمي ، ولكن ظروف اتجاهات متعـددة مغايـرة لمنطـق التغييـر والتطويـر تدعو لتحقيق النضال ضد الاستعمار وضـد اطماع اسرائيل ، ادت الـى تمكيـن المساعـي التآمريـة ضد الثورة العربيـة وضد المقاومة الفلسطينية من تنظيم المجازر الدموية بصورة دورية والبروز فوق ذلـك مـن جديد على مسرح السياسة العربية . ان مجمل هـذه التحركات والضغوطات ادت في النهايـة الى قيام توافق عربي جديد وجد نفسه اسيرهـا مواجهـا نتائجها الثلاث:

ـ اولا : دفعت هذه التحركات وهذه الضغوطات باسرائيل الى المزيـد من التعنت والعجرفة ، رغم قناعتهـا بان وهم سطوتها وتفوقهـا قد سقط مع عبور اول جندي عربـي وطئت اقدامه ارض سيناء في حـرب تحريـك الازمـة عـام ١٩٧٣ .

ثانيا : جعلت الولايات المتحدة الاميركية تستمر فـي مناوراتهـا السياسيـة لتنطلق من كل تنازل تحصل عليه من الامـة العربية بطلب تنازل آخر .

ثالثا : بعد مذابح الاردن ادت هذه الضغوطات وهذه التحركات بالانظمـة العربية المحافظة الى حشد المقاومـة الفلسطينية فـي لبنان بحيث يسهل تصفية الحسابـات معهـا .

هكذا تهيأت كل الظروف المؤاتيـة لانتعاش الاجنحة المعاديـة للثورة العربية بحيث تمكنت هذه الاجنحة مـن اسكات صوت الشعب العربي المكافح مستغلـة تعثر حركة التحرر فانقضت على نظام مصر وجرفته معهـا لاول مرة منذ عام ١٩٥٢ في نهج سياسي معاد لاهداف الجماهيـر العربيـة . وتمكنت هذه الاجنحـة المعادية والمدعومة من احتواء ما تبقى من الانظمة المتقدمة وجعلهـا متعطشـة للقبول بأي حل ينهي ازمتهـا المستعصية مـع اسرائيـل بالقمـع .

وبعد تهالك هذه الانظمة اصبح طريق تسوية ازمـة الشرق الاوسط على حساب الشعب الفلسطيني مفتوحـا ومعبدا امام اسرائيل ولم يعد يقف امام الحل المزعـوم

(١) هي حركة الناصريين المستقلين (المرابطون) ـ هامش من التحرير.

هذا الا الشعب الفلسطيني المناضل المصمم على النضال، بمختلف الوسائل من اجل حقه في وطنه وتقرير مصيره بنفسه ، وهذا ما استدعى التحضير لاشرس مؤامرة عرفتها عقول البشرية ضد هذا الشعب المكافح ، فكانت حرب لبنان القذرة عبارة عن مخطط اميركي صهيوني نفذ بادوات عربية ادت فيما ادت اليه الى تحجيم المقاومة الفلسطينية والى تدمير لبنان واصابة وحدة شعبه بشرخ ستظل اثاره ردحا طويلا من الزمن بارزة في تطور مستقبله .

من البديهي القول ان الحرب اللبنانية لم تكن لتقع لمجرد اختلاف بين اللبنانيين على حق مهدور او على امتياز مكتسب ، على نظام سياسي او على اخر اقتصادي، بل كان اختيار المتآمرين لارض لبنان مسرحا لمؤامرتهم ، لا لقناعتهم بأن على هذه الارض مواطنين لا يعرفون ولاء لوطن ، بل على العكس من ذلك ، لقناعتهم بأن على ارض لبنان فئات خلقت لتكون مطية لنظام طائفي عشائري اقطاعي فاسد ، الولاء فيه للطائفة وللعشيرة وللعائلة تنشر فيه سلطة الفساد والرشوة وتقوده سيطرة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، فكان من الطبيعي ان تتمكن المؤامرة ، من المرور في لبنان حيث تسود التفرقة ابناءه بعد ان وقعوا في احابيل حكامهم من الساسة الطائفيين واصحاب الاحتكارات والاقطاعيين ، وتوهموا بأن هناك فعلا فئة عروبية الاصل واخرى فينيقية وان هناك فعلا حضارتين اسلامية شرقية واخرى مسيحية غربية ، واوشكوا ان يقولوا بان هناك لغتين للاولى فيها حروف عربية وللثانية حروف لاتينية . وبقي ابناؤه يقعون اسرى هذه النعرات ممتنعين عن صد عوامل النقمة التي يفرضها التطور الطبيعي للشعوب المتعددة الطوائف حتى اصبح لدى فريق من اللبنانيين من القناعة ما يكفي للاعتقاد بأن مصلحتهم تكمن في تنفيذ ما يرسم لهم في الخارج الغربي ، وبالمقابل اصبح الفريق الاخر من ابناء البلاد يسلم امره لاي تحرك يجري في الخارج الشرقي لايمانه بأن اي تغيير هناك سيؤدي بالضرورة الى تحسين حالة الحرمان التي يعيشها في بلده .

كل هذه الامور جعلت من لبنان ارضا خصبة لتنفيذ المؤامرة الشرسة التي خططت ونفذت ضد الشعب الفلسطيني ودفع ثمنها الشعب اللبناني بكل ابنائه وبكل فئاته .

ان هذه المقدمة ليست في حقيقتها الا مدخلا لشرح اسباب استمرار ضعف الجسم اللبناني واضمحلال مناعة شعبه ونظامه المتصدي لاي مؤامرة او استغلال تآمري لواقعه السوسيولوجي المتعدد الطوائف وبالتالي لتوضيح مقترحاتنا في مجالات الاصلاح السياسي ، وحين نقول بأن الصراع ليس محليا فهذا لا يعني بانه بلا جذور محلية ، فلبنان هو احد الاقطار العربية التي انسلخت عن الدولة العثمانية وهو يحمل في احشائه تناقضات اهمها :

ـ رواسب طائفية خلقتها عهود قليلة من السيادة العثمانية الجاهلة التي اساءت الى كل الطوائف واذلتها وقمعتها وعندما لجأ التدخل الاوروبي في المنطقة وجد وسط هذا التعدد في الطوائف ارضا خصبة لمشاريعه الاستعمارية ، ثم جاء بعده عهد الاستقلال عام ٤٣ ليكون بمثابة تعاقد بين هذه الطوائف سلّمت على اساسه مقدرات البلاد الى فئة حاكمة وجدت في هذه الكونفدرالية الطائفية سلاحها الامضى لاستمرارها في الحكم وبالتالي لتطبيق امتيازاتها السياسية والاقتصادية .

ومما لا شك فيه ان هذه الرواسب ـ وقد اثبتت الاحداث التي عانى منها لبنان الكثير من ذلك فيما بعد ـ قد اثرت تأثيرا بالغا في البنية السياسية ، فالطائفية في تأثيراتها العامة هي واقع مفسّخ للوطن ، وهي عملية اضعاف وانهاك لجسده بالاضافة الى كونها ورقة رابحة راهنت عليها قوى التخلف لابقاء الشعب في حالة الفوضى والانقسام ليسهل عليها اخفاء وجودها في كل انحائه وفي كل وجوده . وقد رافقت الطائفية تاريخ لبنان بحيث اصبحت لدى فريق من اللبنانيين اقنيما من اقانيم الوجود اللبناني ، وظلت تعمل فيه تمزيقا حتى انه ما ان يظن ابناؤه انهم تخلصوا منها حتى تعود وتذر قرونها في كل مشكلة مهما كان نوعها . وقد رافقت تاريخ لبنان حتى توج هذا التاريخ بما سمي بالامتيازات الطائفية . وكأغلب الظواهر السوسيولوجية فان ما يحكم الطائفية في لبنان عنصران اساسيان :

ـ مركب تفوق وعقد خوف تسيطر على احدى الفئات اللبنانية كأن تخاف الاقلية المسيحية من الاكثرية المسلمة ، وكأن يعتقد المسيحي بانه متقدم وان مواطنه المسلم متخلف ، وتتخذ اشكالا بنيوية تختلف مدلولاتها عن مرامي البنى الاخرى في المجتمع .

ـ عنصر مادي يعود الى ان كل طائفة ترتبط بوضع اقتصادي اجتماعي يتيح لها تثبيت اقدامها عبر مصالح زعمائها في النظام القائم . ولهذا كنا نجد دائما ان الانتقال من شأن مطلبي الى شأن طائفي سهل جدا وان كل مطلب للتعبير عن مصالح الشعب في فئاته المكبوتة وجماهيره من كل الطوائف ، عليه ان يعبر هذا المأزق لان المستفيدين من الطائفية السياسية ومن الاستغلال السياسي لمجموع الشعب قادرون بسهولة على تحويل الصراع من منحاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الى منحى اخر هو الصراع الطائفي .

ولان الطائفية السياسية في هذا المجال تكون قد اصبحت متمثلة بالنظام ولا ترضى بان يكون التغيير على حسابها ، فلا بد ان تستعجل شحن النفوس التي تكون قد بدأت باستيعاب مصالحها القومية ومصالحها الاقتصادية

فتعود الى حظيرة الدفاع عن الدين والطائفة . كذلك على كل مطلب للتغير ان يعبر المأزق الاخر وهو المتعلق بكيانه. فأي مطلب ثان ينادي بالتفاعل مع المصالح القومية والمصالح الحياتية للشعب هو مطلب معتمد على الكيان وعلى الصيغة التي تحمي مصالح ومكاسب زعماء الطائفية .

من هذه المفاهيم السريعة نخلص الى القول ان استغلال الشعب اللبناني ادى في النهاية الى

تطبيق العقلية الطائفية بدلا من تطبيق العقلية العلمانية والى خدمة حكم الاقطاع وتحالفه مع الاستعمار بدلا من خدمة حكم قوى الشعب .

لهذه الرواسب قام وجود لبنان على كيان يفرق وجهه العربي حياة مزيفة فلا هو عربي يرضي العروبيين ولا هو غير عربي يرضي خصومهم . ودخل عهد استقلاله مدعما بدستور يعطي اللبنانيين واجهة ديمقراطية مزيفة ويكرس الطائفية ليزيد حفرها وتجسيدها في النفوس ، ونهب استقلاله لفترة تزيد على ثلث قرن على اساس اكثريتين يختلف التقدير في ولائهما وشعورهما. وحاول الميثاق الوطني الذي كان ضرورة مرحلية عابرة املتها مقتضيات التحول من التبعية الى الاستقلال ان يجعل من هذا الاختلاف مجرد اختلاف عابر مؤقت ولكن المؤقت اصبح دائما حتى استشرى في تقديرنا وسلوكنا الى حد جعلنا لا نرى في المواطنية الا شركة يبحث كل فريق فيها عن امتيازاته ويحدد من شروطه ويزيد من نفاقه .

نستنتج من هذا كله ان تمسكنا بالطائفية السياسية واستسلامنا لتأثيراتها طيلة نصف قرن قد اثر تأثيرا بالغا على مسيرة التطور في نظامنا السياسي فكبلته وجعلت منه نظاما جامدا متحجرا لا سبيل لتحريكه . والمراجعة الموضوعية لطرق ممارسة النظم الديمقراطية البرلمانية التي يمنحنا اياها الدستور اللبناني بالعقلية الطائفية تثبت ان الدولة واربابها قد مارسوها بوضع التوهمات والاساطير موضع الحقائق والوقائع وبعلقية الامتيازات الطائفية والعشائرية المتحجرة لا بروح المساواة الوطنية المتطورة ، وبمثابة الرجوع للوطن والتنازع على الهوية القومية وبترجيح العقبات الفئوية الخاصة على الروح الوطنية العامة وبتغليب الانتماءات الخارجية على الانتماء الوطني ، وبشرذمة القوى السياسية وتقاسم الغنائم بين الشخصيات والعائلات ، وبطغيان اهواء الفرد على سيادة القانون وسيادة الشعب ، وبتجنيد الادارات الحكومية لخدمة المنافع الخاصة على حساب المصالح العامة . كل هذه التجاوزات تجاوزات لتراث قانوني مبني على روح طائفية للتشريع ، فالانتخابات النيابية والبلدية لا تجري الا على اساس طائفي يأتي تمثيلا شعبيا طائفيا تلتقي فيه روح الاكثرية الملتزمة ببرنامج وطني على اصعدة السياسة والاقتصاد والاجتماع فتصبح المجالس النيابية منتديات سياسية لا قوة لها ولا وزن تنبثق منها الحكومات ضعيفة غير متجانسة بل خليط طائفي غريب عجيب تتقاسم فيه الطوائف المغانم والمكاسب ، فلا يمكنها الاعتماد في حكمها الا على قوة مؤسسة رئاسة الجمهورية التي تبقى وحدها المؤسسة الدستورية الوحيدة التي تملك سلطة الحكم بارادة مستقلة .

واذا كانت الرواسب الطائفية من اهم التناقضات التي يحملها لبنان في احشائه فالتركيبة الاقتصادية الاجتماعية لا تقل عنها حدة وهي تزيد في ابعاد المقاومة اللبنانية امام الصراع العالمي والعربي الدائر حوله وبداخله . ان الصراع المحتدم على الساحة العربية ينعكس على لبنان انعكاسا مباشرا ، فقد ادت ذيول العدوان الاسرائيلي التي استمرت طيلة الاعوام الماضية الى زيادة حدة الازمة الاقتصادية الاجتماعية ، ذلك لان الفئة الحاكمة بذلت الجهد الكافي لدفع لبنان لانتهاج سياسة مغايرة لبقية الدول العربية المكافحة ضد هذا العدوان وسعت في زيادة ارتباطه السياسي والاقتصادي لسياسة الولايات المتحدة الاميركية وشاركت بضرب المقاومة الفلسطينية في احداث اعوام ٦٩ ـ ٧٣ ـ و٧٥ ـ ٧٦ والحركة الشعبية المعادية لها وللاستعمار . ان هذه الفئة تندفع في اتجاهاتها هذه انطلاقا من صعوبات ازماتها السياسية والاقتصادية التي بدأت تأخذ طابعا مزمنا داخل لبنان حيث ان آثار هذه الازمات باتت تنعكس على اوسع فئات الشعب اللبناني سواء في المدينة او في الريف وخاصة على الفئات غير الميسورة حيث يضعف نسبيا تأثير الظواهر الطائفية والعشائرية . وهكذا يزداد التسابق بين مهمات التحرر الوطني للبنان ومهمات تطوره الاجتماعي وترتبط اطراف ميدان المعركة الوطني والاجتماعي ، وفي كلا الميدانين تصطدم اماني ومطالب الشعب بنفس الحلف المرتبط عضويا بكل من الاجنحة العربية المعادية لتطوره وانمائه . لقد تكون هذا النظام وتطور في بنى العلاقات الاقتصادية الاجنبية وكان تطوره بهذا الشكل ايذانا بدخوله في اطار الاسواق العالمية بحيث بات يتبعها بشكل مباشر او غير مباشر ، وبحيث قضى على امكانات تطوره الطبيعي وفقا لقوانين تطور الرأسمالية المعروفة . ان دور لبنان كوسيط تجاري ومالي بين الدول الرأسمالية ، والبلدان العربية وبلدان المنطقة اعاق عمليا تطور القطاعات المنتجة في اقتصاده واتاح لقطاع الخدمات الظروف الملائمة لان ينمو وليهيمن على سائر القطاعات بحيث أصبح مقررا لاتجاهات تطورها بشكل عام . واذا كانت بعض العوامل التي طرأت على البلاد في ظروف اقليمية ودولية ملائمة اتاحت للاقتصاد اللبناني

ـ التتمة على الصفحة ٥٨ ـ

دستور جديد

ـ تتمة المنشور على الصفحة ٩ ـ

تحقيق نوع من الازدهار الذي عم فئات اجتماعية محدودة واصاب العاصمة وبعض مناطق الجبل ، الا ان هذا الازدهار لم يستمر ، كما لم تمنع نفس العوامل التي ساعدت عليه قيام الازمات والمصاعب امامه . اما على صعيد الاخر ، فقد ادى التردي الاقتصادي الى وضع اجتماعي متردد ايضا ، وارتفعت تكاليف الغذاء والمواد الضرورية بنسبة ملحوظة واستمر التخلف في الارياف واتسعت الهوة بين احياء العاصمة وبينها وبين سائر المناطق اللبنانية ، وتعقدت اكثر واكثر الازمة السكنية في المدينة ، فوقفت مصالح كبار اصحاب العقارات والشركات والبنوك عائقا امام اي خطة لحل هذه الازمة ومن جهة ثانية ، وبرغم البدء بتطبيق الضمان الصحي فقد بقيت فئات واسعة من الشعب عاجزة عن تلقي المعالجة وعن دفع ثمن الدواء ودفع أجور المستشفيات ، واصبحت ازمة التعليم اكثر حدة فازداد عدد الاميين واتت البرامج لتضيف الى الوضع الاجتماعي المتردي عوامل جديدة تؤدي الى تضييق رقعة التعليم وفقا لاسس علمية واضحة لا تلبي حاجات البلاد من الاختصاص وتنوعه . وتضيف سياسة الدولة الضرائبية مزيدا من الاعباء على جماهير الفئات غير الميسورة الذين يؤمنون القسم الاكبر من الضرائب غير المباشرة ويقتصر عمليا تحصيل ضريبة الدخل على الموظفين والمستخدمين بينما يتهرب اصحاب الرساميل والشركات الاقتصادية الكبرى من الدفع .

يتضح مما تقدم بان هناك تركيبة اقتصادية اجتماعية تتطور وتنمو بسرعة كبرى ويتضح ايضا التناقض العميق بين بنية النظام السياسي المتحجرة الجامدة وبين هذه التركيبة الاقتصادية الاجتماعية . ان هذا التناقض بين البنية السياسية الطائفية والتركيبة الاقتصادية الاجتماعية لنظامنا السياسي وبين حاجات وضرورات تطور البلاد الديمقراطي في مختلف المجالات من اجل استيعاب هذا التطور الاجتماعي والاقتصادي يبقى هو اساس الازمة اللبنانية الراهنة ، وقد كان واضحا منذ البداية ان هذا التناقض سوف يؤدي الى الانفجار وقد تحقق هذا حين لجأت الفئات الطائفية المستفيدة منه الى حماية امتيازاتها بقوة السلاح بوجه المطالب التغييرية الاخرى . ان استمرار تجاهل التغيرات التي افرزتها حرب السنتين ومحاولات العودة الى البنية السياسية السابقة المنهارة او محاولة ترميمها سوف تبقي نظامنا السياسي منغلقا بوجه ضرورات التطور وسوف تدفع البلاد مجددا الى دوامة من الاقتتال الداخلي التي لم يجن لبنان منها الا الدمار والهلاك .

***

انطلاقا من هذا التحليل واخذا بعين الاعتبار هذه التغيرات التي استجدت على الساحة يجب ان تعطى الاهمية كل الاهمية في النضال للظروف الخاصة والملموسة والتقاليد التاريخية لبلدنا لبنان وما تمليه علينا من اعتبارات تؤثر تأثيرا كبيرا على اشكال النضال في سبيل الوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة .

لذلك فبادىء ذي بدء وعلى هدي الانفجار الرهيب الذي شهدناه للنظام الطائفي المنهار نرفض اي دعوة لتقسيم لبنان او لتجزئته او لاضعافه او للحد من استقلاله الوطني، كما نرفض اي مسعى توحيدي مقابل قائم على قاعدة هيمنة احدى الفئات على مقدراته ، وندعو عوضا عن ذلك كله الى اقامة نظام جديد يكون بديلا للنظام الذي فجرته المؤامرة الكبرى ، نظام يتفق مع تطلعات اللبنانيين ومع المتغيرات الاساسية التي افرزتها الاحداث . وهو في خطوطه الاساسية :

١ ـ صيغة لبنانية جديدة مؤداها وحدة وطنية شعبية حقيقية يتجسد فيها ومن خلالها التعايش الوطني الحقيقي بين المواطنين دون تمييز طائفي او غيره ، وهذه الصيغة تبدو اليوم مطلبا جماهيريا باعتبار ان اي دعوة لاقامة دولة مسيحية هنا او مسلمة هناك ترتفع الاصوات كل يوم وترفضه . وعلى اساس هذه الصيغة التي نعتبرها المدخل الصحيح لصهر اللبنانيين في بوتقة وطنية واحدة فاننا نتطلع لديموقراطية جديدة تقوم على الهوية العربية وعلى القواعد البرلمانية . وحرصنا على اقامة الديمقراطية الجديدة على اساس هذه الهوية العربية يتفق مع تصورنا الانساني والحضاري للعروبة لا على اساس توافقها مع دين او عنصر . ومع التزامنا القومي العربي فلسنا ننشد في هذا التحديد صيغة جديدة لجمهوريتنا اللبنانية بمقدار ما ننشد فيه اساسا قوميا صريحا لتلاحمنا الوطني والقومي مع اخواننا العرب . ونحدد قواعد الديمقراطية البرلمانية بانها مجتمع تعددي يجب ان تكون قواه التمثيلية متعددة .

٢ ـ نظام اقتصادي حر تشجع فيه البادرة الفردية وتقفل فيه الملكية الخاصة وتحدد طرق اكتسابها والانتفاع بها وحدودها مما يحقق وظيفتها الاجتماعية ويجعلها في متناول الجميع . كما تطلق يد قطاع عام الغرض منه السماح للدولة بالتدخل تدخلا فعليا لتنمية القطاعات المنتجة من الاقتصاد اللبناني وللحد من الاحتكارات بحيث يتأمن اوسع تعاون بين الطبقات عن طريق اقامة مجتمع تتكافأ فيه الفرص .

٣ ـ قانون انتخاب جديد وهو بالحقيقة مدخل لاي

اصلاح سياسي او دستوري تكون مبادئه التالية :

١ ـ الغاء الاساس الطائفي لتوزيع المقاعد النيابية
٢ ـ تحديد سن الانتخاب بثمانية عشر عاما .
٣ ـ اعتماد التمثيل النسبي
٤ ـ اعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة

٤ ـ القاعدة الثالثة لهذه الصيغة دستور جديد لنظام برلماني ديمقراطي ، دستور عصري تلغى فيه الطائفية السياسية التي يعاني منها المجتمع الغاء تاما من جميع الوظائف العامة والتشريعية والتنفيذية والقضائية والادارية، دستور ينشىء مؤسسات دستورية عصرية متوازنة تستطيع تلبية تطور البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي فتعطى الضمانات السياسية للفئات التي تحتاجها ويتم رفع الغبن عن الفئات الاخرى . دستور يتفق والمبادىء التالية :

أ ـ صيانة الحريات العامة : انطلاقا من اعتبار الاعلان العالمي لحقوق الانسان جزءا لا يتجزأ من الدستور. وحرصنا على هذه الحريات الديمقراطية العامة لا ينحصر فقط بالوقوف موقف المتفرج منها بل يتعداه الى الموقف من كل القوى الوطنية والشعبية والمنظمات الجماهيرية .

ب ـ السلطات العامة : انطلاقا من اعتبار الشعب مصدرا للسلطات نحصر مهمة التشريع في البرلمان الذي في اعتقادنا يجب ان يتألف من مجلسين : مجلس للنواب ينتخب بالاقتراع العام السري المباشر على اساس قانون عصري يضعه المجلس نفسه معتمدا على المباديء التي ذكرنا ، ومجلس للشيوخ ينتخب على اساس تمثيل اقليمي بمعدل عدد من الشيوخ في كل محافظة .

وظائف البرلمان هذه هي الوظائف التشريعية والمالية والسياسية المعتادة ولكن فيما يتعلق بالوظيفة التشريعية المتعلقة بتعديل الدستور واقرار المعاهدات الدولية واعلان الحرب وحماية المعتقدات الدينية ووضع قوانين الاحوال الشخصية وتعديلها وضم وسلخ اراضي عن الجمهورية اللبنانية او اليها تكون كلها من صلاحية المجلسين . اما في سائر الحقول الاخرى فلمجلس النواب وحده حق ممارسة هذه الوظيفة .

ج ـ تقوية صلاحيات السلطة التنفيذية عن طريق اعطائها حق التشريع في بعض الحقول وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ، وفي هذا المجال فاننا ندعو لاقتباس ما يمكن اقتباسه حسب حاجات بلادنا من دستور جمهورية فرنسا الخامسة ـ ان دستور الجمهورية الخامسة حسب دراستنا له ينطبق تقريبا على ما نسعى اليه، فهو من جهة يحرر الدولة من صراع الاحزاب وبالتالي فانه يعطي السلطة التنفيذية قوة هائلة . وعندما نقول السلطة التنفيذية نعني رأسي السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وبالنسبة لرئيس الجمهورية يجب ان تعزز صلاحياته ويجب ان يعطى صلاحيات خاصة تتعلق بالميادين التالية :

ـ تعيين رئيس الوزراء دون سائر الوزراء وعندما يأتي دور الوزراء الاخرين بالتعيين فان ذلك يتم وفقا لاقتراح رئيس الوزراء

ـ اللجوء الى الاستفتاء الشعبي في حالات استثنائية وخاصة حول المواضيع التي تؤدي الى تنظيم المؤسسات العامة او للموافقة على معاهدات يجد الرئيس ان الشعب يجب عليه ان يبدي رأيه فيها وليس فقط المجلس النيابي .

ـ حل مجلس النواب يجب ان يكون غير مقيد الا باستشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس في حالات معينة .

ـ تحديد صلاحيات الحكومة : ان دستور الجمهورية الخامسة الذي ندعو الى دراسته والاقتباس ما يمكن اقتباسه منه حسب ما يتناسب مع ظروفنا وظروف حياتنا السياسية يميز دور ثلاثة رؤوس للسلطة التنفيذية : رئيس الجمهورية والحكومة والرئيس الاول او رئيس الوزراء الاول .

فيما يتعلق بتحديد صلاحيات الحكومة يجب ان ينص الدستور صراحة ان رئيس الحكومة هو الذي يدير العمل الحكومي والحكومة هي التي تحدد سياسة البلد وهي تتمتع من اجل ذلك بالادارة وبالقوات المسلحة .
ـ هي مسؤولة امام البرلمان بالطرق التي يحددها الدستور
ـ يحق للحكومة اعلان حالة الطوارىء واعلان حالة التعبئة العامة دون اعلان حالة الحرب التي هي من صلاحيات المجلس النيابي
ـ للحكومة حق التشريع بموجب مراسيم تعطى من اجلها تفويضا من المجلسين . اي ان تصبح المراسيم الاشتراعية مكرسة رسميا بالدستور .
ـ تحديد صلاحيات رئيس الحكومة : لرئيس الحكومة وحده ان يمارس دورا مميزا في ادارة اعمال الحكومة ـ له حق التعيين في جميع الوظائف ما عدا تلك المنصوص عنها صراحة في الدستور والتي يجب ان يوافق عليها رئيس الجمهورية ـ يعطي الرأي والمشورة لرئيس الجمهورية خاصة في ما يتعلق بصلاحيات الرئيس الخاصة . اي ان الرئيس الذي له بعض الصلاحيات الخاصة التي يتمتع بها وحده دون التوقيع الوزاري لا يجوز له استعمال هذه الصلاحيات الا بعد اخذ رأي رئيس الوزراء . صحيح انه رأي استشاري ولكنه بالنهاية يؤدي الى تحميل رئيس الجمهورية مسؤولية سياسية امام الجهة التي انتخبته وهي الشعب او هيئات انتخابية اوسع من تلك التي يحددها الدستور .